يحاول تحقيق سيطرة شبه كاملة على سورية

الطفيلي: ليس أمام بوتن سوى الرضوخ بعد موقف تركيا الحازم بإدلب

أكد الشيخ صبحي الطفيلي، أول أمين عام لجماعة حزب الله في لبنان (1989: 1991)، أنه ليس أمام الرئيس الروسي، فيلاديمير بوتين، سوى الرضوخ والتقيد بمقررات خفض التصعيد، بعد موقف تركيا الحازم في محافظة إدلب شمال غربي سوريا.

وقال الطفيلي إن بوتين حاول أن يستثمر ما بقي من ولاية الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب الضعيف والمتردد أمام سيد الكرملين، فضلا عن الفوضى السياسية في البيت الأبيض، لتحقيق سيطرة شبه كاملة على سورية.

وأعلنت تركيا وروسيا وإيران، في مايو 2017، توصلها إلى اتفاق «مناطق خفض التصعيد» في إدلب ومناطق من اللاذقية وحماة وحلب، وفي الريف الشمالي لمحافظة حمص، والغوطة الشرقية في ريف دمشق، بالإضافة إلى القنيطرة ودرعا جنوبي سوريا.

لكن نظام بشار الأسد والإرهابيين، المدعومين من إيران، وبدعم جوي من روسيا، شنوا هجومًا على تلك المناطق وسيطروا على ثلاث منها، ثم كثفوا الهجوم على إدلب، وهي «منطقة خفض التصعيد» الأخيرة، قرب الحدود مع تركيا، التي تعتبر إبعاد الجماعات الإرهابية عن حدودها أمرًا حيويًا لأمنها القومي.

وشدد الطفيلي على أن وضع ترامب يفسر هجومه السريع والمستمر على منطقة خفض التصعيد في إدلب، متجاوزًا كل الاتفاقات، ومعتبرًا أن تركيا في وضع ضعيف لا يسمح لها بالمواجهة، وليس أمامها إلا الاستسلام والخروج من سورية.

وإثر استشهاد 34 جنديًا تركيًا في اعتداء لقوات النظام بإدلب، في 27 فبراير الماضي، أطلقت أنقرة عملية عسكرية داخل سوريا، باسم «درع الربيع»، لمنع قيام دويلة إرهابية أو وقوع مأساة إنسانية على الحدود التركية، بحسب نائب الرئيس التركي، فؤاد أوقطاي.

وتابع الطفيلي: «للإنصاف يُسجل بكثير من الاحترام لتركيا موقفها الحازم وبصيرتها النافذة وقدرتها على تحقيق ما ظنه الآخرون غير ممكن، وفرضها على الآخرين احترام مصالحها الحيوية».

وتمنى أن يتعلم السياسيون العرب الحكمة والشموخ من الرئيس التركي، رجب الطيب أردوغان، وعدم الاستسلام للغرب بحجة العجز وعدم القدرة، وأن يتعلموا كيف يصنع القادة من الضعف قوة، ومن الهوان منعة.

وشدد على أنه لم يكن أمام تركيا خيار غير الإقدام وانتزاع النصر في إدلب؛ فلو تهاونت وتراجعت في إدلب، لكانت ستتراجع إلى داخل تركيا، وتخرج من كامل التراب السوري، ويخرج معها ملايين المستضعفين من السوريين، وسيتدفق بعد ذلك الكثير من مرتزقة التنظيمات الإجرامية إلى داخل تركيا.

ورأى أنه بعد الموقف التركي الحازم الشديد ليس أمام بوتين من خيار إلا الرضوخ والتسليم والتقيد بمقررات خفض التصعيد المتفق عليها سابقًا.

وتوصلت أنقرة وموسكو، في 29 فبراير الماضي، إلى اتفاق لخفض التوتر ميدانيًا في إدلب، وحماية المدنيين داخل وخارج منطقة خفض التصعيد، وإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة للجميع في هذه المنطقة.

ورأى الطفيلي إنه في بداية الحرب السورية (عام 2011) استدرجت الدعاية الإعلامية للإعلام الإيراني وأتباعه الكثيرين من المتمسكين بالمذهبية، وظن هؤلاء أن الأمر (تدخل إيران وحزب الله عسكريًا في سوريا) لا يعدو كونه حماية لبعض القرى.

وأردف: أما اليوم فالجميع يعرف أنه خُدع وغُرر بهم عن دينهم، وباتت الأصوات ترتفع بقوة في وجه الساسة الإيرانيين، وما نشاهده من تظاهرات في العراق ولبنان خير شاهد".

الشيخ صبحي الطفيلي

حزب الله

وشدد الطفيلي على أن الجيش السوري ومرتزقة طهران في سوريا لا يتحركون من دون أوامر روسيا، ومنذ زمن كل شيء في سوريا روسي، وتتظاهر روسيا أحيانًا بالحياد، وهي خديعة مكشوفة تحاول أن تناور من خلالها عند الحاجة.

وحول إمكانية انسحاب حزب الله من سورية، قال: «يسعدني أن ينسحب حزب الله من سوريا ومعه الإيرانيون، ويُطرد الصليبي الروسي من أرضنا، وتعود سوريا إلى أهلنا، وينعم شعبنا فيها بنظام يحترم أهله ويحقق لهم الحياة الكريمة».

لكنه شدد على أن حزب الله لا يملك من أمر الحرب في سوريا غير المشاركة فقط، بحكم كونه يخضع بشكل كامل للسياسة الإيرانية.

وأضاف أن سياسة إيران في سوريا هي الحفاظ على سلطة قاتل الشعب السوري (بشار) بأي ثمن، حتى ولو ضاع السوريون بين القتل والتهجير، وتسلط على البلاد الصليبي الحاقد بوتين، وإيران تعتمد السياسة نفسها في لبنان والعراق.

وسبق أن انتقد الطفيلي، في أكثر من مناسبة، زج إيران بحزب الله في الحرب الأهلية السورية، محذرًا من فتح الباب أمام حرب بين السُنة والشيعة، من شأنها أن تقضي على المقاومة ضد إسرائيل.

السلطات العراقية تغلق معبراً حدودياً جديداً مع إيران

أعلن محافظ واسط جنوبي العراق، أمس الأربعاء، إغلاق منفذ زرباطية الحدودي مع إيران لمدة 15 يوما، في إطار إجراءات احترازية من فيروس «كورونا».

وقال محافظ واسط محمد جميل المياحي، في كتاب رسمي موجه إلى هيئة المنافذ الحدودية، إنه نظرا لظهور وتسجيل حالات اشتباه وإصابات في محافظة واسط تقرر غلق منفذ زرباطية الحدودي لمدة 15 يوما.

وأضاف، هذا القرار ضمن اجراءات استباقية للوقاية من انتقال عدوى فيروس كورونا عبر المسافرين الوافدين والحركة التجارية للحفاظ على صحة وسلامة أبناء المحافظة. وأوضح المياحي أنه بخلاف ذلك تتحمل هيئة المنافذ الحدودية المسؤولية الكاملة في تداعيات إبقاء المنفذ مفتوحا.

وأعلنت وزارة الصحة العراقية، الثلاثاء، تسجيل 5 إصابات جديدة بفيروس كورونا ليرتفع إجمالي عدد المصابين إلى 32. كانت السلطات العراقية أغلقت منافذ معابر برية مع إيران في محافظات إقليم كردستان شمالي البلاد وديالى (شرق).

والأربعاء الماضي، قررت السلطات تعليق الدراسة في الجامعات والمدارس وإغلاق مراكز التجمع العامة لمدة 10 أيام، ومنع سفر المواطنين إلى 9 دول، هي الصين وإيران واليابان وكوريا الجنوبية وتايلند وسنغافورة وإيطاليا والكويت والبحرين، باستثناء الوفود الرسمية والأجنبية والهيئات الدبلوماسية.

ونهاية يناير الماضي، أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ على نطاق دولي لمواجهة تفشي الفيروس، الذي انتشر لاحقا في عدة بلدان، ما تسبب في حالة رعب سادت العالم أجمع.

الإغلاق النفطي يكبد ليبيا خسائر تقدر بنحو 2.6 مليار دولار

قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إن إجمالي خسائرها نتيجة غلق الحقول النفطية وخطوط إمدادات نحو الموانيء بلغ 2.6 مليار دولار، وسط تصاعد أزمة وفرة مشتقات الوقود والسيولة المالية للحكومة في البلاد.

وأفادت المؤسسة في بيان، بأن الخسائر تغطي الفترة الممتدة بين 17 يناير الماضي، تاريخ بدء الأزمة، وحتى 2 مارس الجاري.

وفي 17 يناير الماضي، أغلق موالون للجنرال المتقاعد خليفة حفتر ميناء الزويتينة (شرق)؛ بدعوى أن أموال بيع النفط تستخدمها حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، قبل أن يقفلوا لاحقا موانئ وحقولا أخرى؛ ما دفع بمؤسسة النفط لإعلان حالة القوة القاهرة فيها.

وأوردت المؤسسة، في بيانها، أن متوسط الإنتاج اليومي من النفط الخام يبلغ، حاليا، 123.24 ألف برميل. فيما كان متوسط الإنتاج قبل الأزمة 1.2 مليون برميل يوميا.

وعبرت عن قلقها الشديد من نقص محتمل في الوقود خلال الأيام القادمة، بعد فقدان أغلب الإنتاج المحلي وإيقاف عمل مصفاة الزاوية وعدم توفر الميزانيات الكافية للاستيراد.

وتشرف قوات حفتر على تأمين الحقول والموانئ النفطية في المنطقة الوسطى (الهلال النفطي) وميناء الحريقة النفطي بمدينة طبرق بالقرب من الحدود المصرية، فيما تدير تلك المنشآت مؤسسة النفط التابعة لحكومة "الوفاق"، التي لا يعترف المجتمع الدولي بغيرها مسوقا للنفط الليبي. وتشن قوات حفتر، منذ 4 أبريل الماضي، هجوما للسيطرة على طرابلس، مقر الحكومة الشرعية؛ ما أجهض جهودا كانت تبذلها الأمم المتحدة لعقد مؤتمر حوار بين الليبيين.

بعد فشلها في إقناع واشنطن بالانخراط في الحرب على الإرهاب

فرنسا تحشد حلفاءها لمواجهة أوحال الساحل الإفريقي

4 آلاف قتيل سقطوا في عام 2019 فقط، بمواجهة تنظيمات إرهابية بينها "داعش"، ليس في العراق ولا في ليبيا، بل بمنطقة نائية في قلب الصحراء الكبرى، اصطلح على تسميتها الحدود الثلاثة، لوقوعها في تقاطع الحدود بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

ويكشف هذه العدد الكبير من القتلى، سواء في صفوف جيوش البلدان الثلاثة أو بين عناصر الجماعات الإرهابية، أن معركة كبرى تجري رحاها في منطقة الساحل.

والأخطر من ذلك أن داعش بدأ ينقل ثقله من ليبيا إلى دول الساحل الفقيرة والهشة أمنيا وعسكريا، بعدما تم القضاء على إمارته في مدينة سرت الليبية في 2016، وانهيار معاقله في العراق بعد سقوط إمارته في مدينة الموصل في يوليو/تموز 2017، ومقتل زعيمه أبوبكر البغدادي بسوريا في 2019، بعد القضاء على ما تبقى من إمارته في المشرق.

كما أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، الذي انهزم في الجزائر واستقر في شمال مالي، يسعى هو الآخر لإقامة إمارة له في منطقة الساحل مستغلا الفراغ الأمني في الصحراء الكبرى، وضعف جيوش المنطقة، وتحالفه مع جماعات مسلحة قبلية مثل طوارق "أنصار الدين"، أو مسلحي قبيلة الفلاني الإفريقية (جماعة ماسينا)؛ مما جعل نفوذه يمتد إلى ما وراء نهر النيجر، الفاصل الطبيعي بين مناطق قبائل الطوارق والأزواد وبين إفريقيا السمراء جنوب الصحراء.

لكن الفارق بين وضع داعش في المشرق العربي مختلف تماما عن وضعه في الساحل الإفريقي؛ إذ أن تنظيم القاعدة في هذه المنطقة مازال الأكثر نشاطا، وتمكن من ربط تحالفات مع جماعة أنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا، إضافة إلى كتيبة المرابطين، التي انقسمت إلى شقين الأول بقيادة مختار بلمختار، وانضم إلى التحالف الذي شكلته القاعدة في بلاد المغرب (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين)، والثاني بقيادة أبو الوليد صحراوي (قائد حركة التوحيد والجهاد)، وأعلن ولاءه لداعش.

إلا أن هذا الانقسام بين داعش والقاعدة لم يؤد إلى صدام بين الطرفين في منطقة الساحل، على عكس ما حدث في مدينة درنة شرقي ليبيا، وقد يعود ذلك إلى كون الساحل منطقة شاسعة مقارنة بمدينة صغيرة، وكثرة الأطراف التي تحاول القضاء عليهما معا، لكن هذا لا يمنع وقوع صدام بين الطرفين عندما تتضارب المصالح.

الأوروبيين بديلا عن الأمريكيين

في 2013، عندما تدخلت القوات الفرنسية بمالي؛ حيث يُنظر محليا بتوجس إلى أطماعها في ثروات المنطقة، لم تتوقع أن تستغرق مهمتها لسنوات طويلة، رغم أنها تمكنت بدعم من قوات إفريقية من طرد التنظيمات الإرهابية التي سيطرت على شمالي البلد الإفريقي في فترة قصيرة نسبيا.

ففي 2012، تمكن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وكتيبة المرابطين، وأنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد، من السيطرة على المدن الثلاث الرئيسية في شمالي مالي (تمبكتو، كيدال، وغاو)، بعد أن تحالفت مع حركات انفصالية من الطوارق والأزواد ضد الجيش المالي، قبل أن تنقلب عليهم في مرحلة لاحقة.

وتجد فرنسا تحديات حقيقية في السيطرة على الوضع في شمالي مالي الذي انفلت بشكل متزايد، وامتد إلى غاية مدينة موبتي (وسط) الاستراتيجية، على الضفة الجنوبية الشرقية لنهر النيجر، معقل جماعة جبهة تحرير ماسينا، ومنها إلى دول أخرى مثل النيجر وبوركينا فاسو، بشكل أدى إلى نزوح مئات الآلاف من الناس.

وأمام عدم قدرة باريس على إقناع واشنطن بالانخراط أكثر في الحرب على الإرهاب بالساحل، وتقاسم معها أعباء الحرب المالية واللوجستية والعسكرية أيضا، توجهت شطر حلفائها الأوروبيين، لدعمها ماليا وحتى عسكريا.

حيث أعلنت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي، من مالي في يناير الماضي، عن مساعيها لتشكيل قوة أوروبية تحت اسم "تاكوبا"، بمشاركة قوات خاصة من 10 دول أوروبية، لملاحقة الجماعات الإرهابية في الساحل. وأبدت التشيك استعدادها لإرسال 60 من جنودها للمشاركة في قوة "تاكوبا" بعد موافقة برلمانها.

كما تسعى فرنسا لتشكيل "التحالف من أجل الساحل"، بمشاركة ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا وبريطانيا ولوكسمبورغ، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الإفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، بهدف تمويل الحرب.

استياء شعبي

ليس فقط تحالف الجماعات الإرهابية ما يقلق فرنسا في الساحل الإفريقي؛ فتنامي مشاعر العداء وسط السكان المحليين تجاه جنودها في الساحل يزعجها خاصة عندما يتم استحضار ماضيها الاستعماري بكل ما يحمله من جرائم، واستغلال ثروات المنطقة من اليورانيوم وغيرها، ومحاولات لمسخ الهوية الدينية واللغوية لسكانها.

ولم يقتصر هذا الأمر على السكان المحليين، بل إن السفير المالي في باريس توماني دجيمه ديالو، ندد أمام لجنة الدفاع في مجلس الشيوخ الفرنسي (الغرفة الثانية للبرلمان) بـ"تجاوزات" الجنود الفرنسيين في بلاده؛ مما أثار غضب باريس من أحد حلفائها.

وقال ديالو: في بعض الأحيان، في شوارع باماكو.. ستجدونهم، أجسادهم مغطاة بالوشوم ويقدمون صورة لا نعرفها عن الجيش (الفرنسي). إنه أمر مثير، ويثير الحيرة.

وهذا ما دفع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، مطلع ديسمبر 2019، إلى دعوة قادة دول مجموعة الساحل الخمس (موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، تشاد)، لتوضيح موقفهم من قوات بلادهم المتمركزة في الساحل.

ولقي ماكرون ما طلبه خلال قمة مجموعة الساحل في العاصمة الموريتانية نواكشوط، المجتمعة في 25 فبراير المنصرم، بترحيب زعماء الدول الخمسة بالتواجد الفرنسي على أراضي بلدانهم. لكن ليس سكان بلدان الساحل المتعضين فقط من التواجد الفرنسي في المنطقة، بل جزء من الفرنسيين أنفسهم يبدون قلقا من تورط بلادهم أكثر في الرمال المتحركة لمنطقة "الحدود الثلاثة"؛ مما قد يستنزف موارد البلاد لسنوات طويلة، كما استُنزفت الولايات المتحدة في أفغانستان طيلة الـ19 سنة قبل أن تتوصل إلى اتفاق سلام مع حركة طالبان، من شأنه أن ينهي تواجدها هناك.

لكن أسوأ من ذلك الخسائر البشرية التي تكبدتها القوات الفرنسية في الساحل؛ حيث فقدت 41 من عساكرها منذ 2013، أفدحها مقتل 13 في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، في تصادم مروحيتين خلال عملية عسكرية بمالي.

وتحاول باريس حشد أكبر قدر من الدعم سواء من دول مجموعة الخمسة ساحل، أو من الدول الأوروبية والمنظمات المالية، ولم تيأس من محاولة إقناع واشنطن بالانسحاب من "مستنقع" الساحل، والضغط على السعودية للالتزام بتعهداتها بالمساهمة بـ100 مليون دولار. وهي بذلك تسعى لاستنساخ التجربة الأمريكية في حربها على الإرهاب (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، خاصة في شقها الاقتصادي المرافق للجانب الأمني، على أساس أن الجماعات الإرهابية تنتعش في الأوساط التي تعاني التهميش والأزمات الاقتصادية والاجتماعية. بينما يسعى تحالف داعش والقاعدة في الساحل، إلى إعادة السيطرة على شمال مالي، ومنها على كامل المنطقة الممتدة من موريتانيا غربا إلى إقليم دارفور السوداني شرقا، بالنظر إلى ضعف جيوش دول الساحل (النيجر، تشاد، وبوركينافاسو، ومالي وموريتانيا وغرب السودان)، وشساعة المنطقة ومعاناة سكانها من الفقر وانتشار التهريب والجريمة المنظمة بشكل كثيف في الصحراء الكبرى.

وتعتبر الجزائر ونيجيريا ضمن هذا المخطط ليس للسيطرة عليهما لقوتهما العسكرية والاقتصادية، وإنما لإضعافهما وإشغالهما بقضاياهما الداخلية، وتجنب تدخلهما في المنطقة.

لكن مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي أطلقته الولايات المتحدة في 2003، كواجهة سياسية واقتصادية وثقافية للحرب على الإرهاب، التي انطلقت بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، لم يحقق الأهداف المرجوة منه إلى اليوم، وليس واضحا مدى نجاح باريس فيما فشلت فيه واشنطن.